

Distr.: General
2 December 2002
Arabic
Original: French

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
التقارير الدورية الأولى والثاني والثالث والرابع والخامس للدول الأطراف
إضافة

الكونغو*

* صدر هذا التقرير بدون تحرير رسمي.

تضم هذه الإضافة بعض الأحكام المتعلقة بالحالة الوطنية فيما يتصل بالانتخابات المختلفة التي أجريت في بلدنا والتي تمثل انتهاء المرحلة الانتقالية.

الفصل الأول

تقديم الكونغو

الفرع الثاني

النظام القانوني والسياسي والإداري

ثانيا - النظام السياسي

يصبح نصه كما يلي:

”بعد أن حصلت الكونغو على سيادتها أصبح مصيرها في يدها، ومورست عدة تجارب منها تجربة الحزب الواحد وتجربة تعدد الأحزاب.

وغداة حرب حزيران/يونيه ١٩٩٧ صدر قانون أساسي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وينظم القانون السلطات العامة والدولة خلال الفترة الانتقالية. وقد كانت السلطة التنفيذية تتألف من رئيس الجمهورية ورئيس الدولة ورئيس الحكومة والحكومة.

وبفضل دستور ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ الذي تم اعتماده من خلال استفتاء عام، حصل الكونغو على أجهزة منتخبة ديمقراطياً.

وتتألف السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ورئيس الدولة ورئيس الحكومة. أما السلطة التشريعية فتتكون من مجلسين هما الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. وعُهد بالسلطة القضائية إلى قضاة وطنيين.

وأصبح نظام تعدد الأحزاب هو القاعدة، وأصبحت حرية الصحافة مكفولة.

الفرع الثالث

الآليات القضائية لحماية حقوق الإنسان (صفحة ٩)

يستعاض عن الفقرة ”... ويتعلق الأمر ... الحرية النقابية“. بالفقرة الثانية: التشريع الجديد: أكد دستور ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ الطابع المقدس على الكائن البشري. وتنص المادة ٧ في الواقع على أن: ”الكائن البشري له قدسيته وله الحق في الحياة. والدولة

ملزمة إلزاما مطلقا باحترام هذا الحق وحمايته. ولكل شخص الحق في حرية النمو واكتمال شخصيته اكتمالا تاما في إطار من احترام حقوق الآخرين والنظام العام والآداب العامة والسلوكيات السليمة“.

الفصل الثاني

التدابير القانونية والسياسية والإدارية المتخذة في إطار تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي تتفق مع التشريعات الوطنية

ثانيا - إنشاء الوزارة المكلفة بالنهوض بالمرأة

الفقرة ٢ - يدرج ما يلي في ختام الفقرة:

”منذ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢ أصبح التشكيل الحكومي الجديد، المنشأ بعد تنصيب رئيس الجمهورية المنتخب، يضم وكالة وزارة لدى وزير الزراعة والرعي والصيد والنهوض بالمرأة، تعنى بالنهوض بالمرأة وإدماجها في عملية التنمية“.

الفصل الثالث

الإطار الدستوري والقانوني لحماية حقوق المرأة (المواد ١ إلى ٣)

الفرع الأول

تكريس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة والخطر العام للتمييز

أولا - اعتراف تقليدي

يستعاض عن عبارة: ”واليوم، فإن القانون الأساسي المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ... تنص المادة ٢٣ من القانون الأساسي“ بما يلي: وهذا التقليد الدستوري يحافظ عليه اليوم القانون الأساسي المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ الذي كان ينظم السلطات العامة خلال الفترة الانتقالية.

وبالتأكيد فإن الدستور الحالي، على غرار القوانين الأساسية السابقة. يقر المساواة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة.

وتنص المادة ٨ من دستور ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في الواقع على: ”أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون. ويُحظر أي نوع من التمييز يقوم على أساس العرق أو

الحالة الاجتماعية أو المادية أو الانتماء العرقي أو الطائفي أو الإقليمي أو نوع الجنس أو التعليم أو اللغة أو الدين أو الفلسفة أو محل الإقامة.

وتتمتع المرأة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل. ويضمن القانون ويكفل النهوض بها وتمثيلها في جميع المناصب السياسية والانتخابية والإدارية“.

الفصل السابع

مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة (المادة ٧)

الفرع الثاني

تمثيل المرأة الكونغولية

تابع صفحة ٤٢، يدرج ما يلي بعد الجدول رقم ٢٤:

دال - التمثيل الحالي للمرأة الكونغولية الناتج عن الانتخابات المختلفة

لقد أتاحت الحياة السياسية في بلادنا الفرصة لظهور أشكال من عدم المساواة بين الرجل والمرأة. وما زالت المرأة في الواقع هدفا للتمييز في الهياكل السياسية. ولأنها ظلت لفترة طويلة بمنأى عن السياسة، لا يزال عدد النساء اللاتي اكتسبن خبرة في الحياة العامة محدودا.

ومع ذلك، فإن حملات التوعية التي تقوم بها منذ عدة أعوام تنظيمات نسائية مثل الاتحاد الديمقراطي لنساء الكونغو والاتحاد الثوري لنساء الكونغو، وفيما بعد، دائرة النهوض بالمرأة ومركز النهوض بالمرأة في المجال السياسي (الذي أنشئ في عام ٢٠٠١ لدعم المرأة في العملية الانتخابية) في صفوف النساء، والدفاع عن هذه القضايا بين الساسة خلال الفترات التي تسبق الانتخابات، كل ذلك شجع على زيادة عدد المرشحات في الانتخابات المختلفة.

واليوم تقدمت ١ ٢٠٥ سيدة للانتخابات التشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات المحلية مقابل ٦٩٢ ٧ رجلا. وتم انتخاب ٨٩ سيدة من هؤلاء. وتبين الجداول أدناه إحصائيات للنساء المرشحات في الانتخابات التشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات المحلية.

الجدول ١

المرشحون للانتخابات التشريعية حسب نوع الجنس

المرشحون	نوع الجنس	رجال		نساء		المجموع	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
المتقدمون		١ ١٢٣	٩١,٦٧	١٠٢	٨,٣٣	١ ١٢٥	١٠٠
المنتخبون		١١٧	٩٠,٧٠	١٢	٩,٣٠	١٢٩	١٠٠

الجدول ٢

المرشحون لانتخابات مجلس الشورى حسب نوع الجنس

المرشحون	نوع الجنس	رجال		نساء		المجموع	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
متقدمون		٢٢١	٩١,٦	١٧	٨,٣٣	٢٣٨	١٠٠
منتخبون		٥١	٨٥	٩	١٥	٦٠	١٠٠

الجدول ٣

مرشحون للانتخابات المحلية حسب نوع الجنس

المرشحون	نوع الجنس	رجال		نساء		المجموع	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
متقدمون		٦ ٣٣٨	٨٥,٣٧	١ ٠٨٦	١٤,٦٣	٧ ٤٢٤	١٠٠
منتخبون		٧٢٧	٩١,٤٥	٦٨	٨,٥٥	٧٩٥	١٠٠

تبين دراسة هذه المعطيات أن تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ والمجالس المحلية مقارنة بنتائج عام ١٩٩٢ يشهد تقدماً مطرداً. حيث زادت نسبة النساء في الجمعية الوطنية من ١,٦ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٩,٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٢. أما نسبة النساء في مجلس الشيوخ فقد ارتفعت من ٣,٣٣ في المائة إلى ١٥ في المائة ومن ٣,٦٤ في المائة إلى ٨,٦٥٥ في المائة في المجالس المحلية. وتعين الإشارة أيضاً إلى أن هذه النتائج جزئية نتيجة لأن الانتخابات في بعض المجالس المحلية بالمنطقة لم تجر حتى الآن.

على المستوى الحكومي

ضم الفريق الحكومي الذي تولى السلطة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ٣٥ عضواً من بينهم ٣ سيدات. ومنذ التعديل الوزاري الذي أجري في عام ١٩٩٩ انخفض عدد النساء إلى سيدتين من بين ٢٥ عضواً في الحكومة.

تضم الحكومة الحالية ٥ سيدات من بين ٣٥ عضواً. ويتولين الوزارات التالية:

وزارة الزراعة والرعي والصيد والنهوض بالمرأة، وهي الوزارة المعنية بالنهوض بالمرأة

وزارة التجارة والاستهلاك والتموين

وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والعمل الإنساني ومعوقي الحروب والأسرة

وزارة التعليم الابتدائي والثانوي المعنية بمحو الأمية

وكالة الوزارة لدى وزير الزراعة والرعي والصيد والنهوض بالمرأة المعنية بالنهوض بالمرأة ودمجها في عملية التنمية

ومقارنة بتركيبة التشكيلات الحكومية السابقة التي لم يتجاوز عدد النساء فيها أربعاً، تجدر الإشارة إلى حدوث تحسن في التعيينات في الوظائف الوزارية سواء من حيث العدد أو من حيث المناصب التي تشغلها النساء.

الخلاصة

تتواصل في الكونغو عملية تشكيل السلطات الجديدة، تنتهي بذلك المرحلة الانتقالية، ولن تألو إدارة النهوض بالمرأة جهداً لإطلاع أمانة لجنة وضع المرأة على أي تغييرات محتملة.